

The Impact of Exchange Rates and Financial Conditions on Returns on Equity in Commercial Banks

Dr. Mustafa Abdussalam Salam Etorbi^{1*}, Dr. Aboubaker Othman Erghei²
^{1,2} Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science,
University of Tripoli, Tripoli, Libya

*Email (for reference researcher): aghiladabcaa2022@gmail.com

أثر أسعار الصرف والظروف المالية على عائدات حقوق الملكية في المصارف التجارية

د. مصطفى عبد السلام التربي^{1*}، د. أبوبكر عثمان الرقيعي²
^{2,1} قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

Received: 06-01-2025; Accepted: 15-03-2026; Published: 06-04-2026

Abstract:

This study aims to analyze the impact of foreign exchange rates and financial conditions on the financial return rate of commercial banks. The independent variables considered are the foreign exchange rates, denoted as (EX), and financial conditions, denoted as (FIN), while the dependent variable is the return on equity, denoted as (ROE). The study was conducted in Libya during the period from 2010 to 2024. It focuses on measuring the extent to which fluctuations in foreign exchange rates and financial conditions affect banking financial performance indicators, such as the return on equity. Bank of the Republic was selected as a sample due to its prominence among Libyan commercial banks and its large size and activity. The study relied on a descriptive, deductive, and quantitative methodology, employing several statistical tests, including the Lagrange Multiplier (LM) test and the Hausman test, using the EViews statistical analysis software to analyze the data relevant to the study. The results of the analysis of the relationship between foreign exchange rates (EX) and financial returns (ROE) indicated no statistically significant relationship between the two variables, despite the notable fluctuations in foreign exchange rates and the deterioration of the local currency during the period 2021–2024. These changes did not significantly affect the bank's return on equity.

The results also revealed a statistically significant relationship between financial conditions (FIN) and the return on equity (ROE) of the bank during the study period from 2010 to 2024. This suggests that improving the financial conditions related to the bank can enhance its return on equity. The study recommended that the bank maintain strong levels of capital, liquidity, and cash reserves to withstand economic, political, and financial pressures, thereby promoting the stability of returns and equity. It also recommended diversifying sources of income and relying on stable internal activities, such as sound Islamic financing and core banking services, while reducing dependence on foreign exchange-related operations. Furthermore, the study highlighted the necessity for authorities and policymakers to implement monetary policies aimed at stabilizing foreign exchange rates and mitigating their sharp fluctuations, which may affect the financial returns of commercial banks in the future.

Keywords: Exchange rates, financial conditions, return on equity, commercial banks.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر أسعار العملات الأجنبية والظروف المالية على معدل العائد المالي للمصارف التجارية، حيث يمثل المتغير المستقل العاملين التاليين: أسعار العملات الأجنبية ويرمز إليه (EX)، والظروف المالية ويرمز إليها (FIN). أما المتغير التابع فيمثل معدل العائد على حقوق الملكية ويرمز إليه (ROE). وقد أجريت الدراسة في ليبيا خلال الفترة من 2010 إلى 2024، مع التركيز على قياس مدى تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية والظروف المالية على مؤشرات العوائد المالية المصرفية، مثل العائد على حقوق الملكية. وقد تم اختيار مصرف الجمهورية كعينة من أبرز المصارف التجارية الليبية وأكبرها حجماً ونشاطاً.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الوصفي والكمي، حيث استخدمت عدة اختبارات إحصائية مثل اختبار Lagrange Multiplier (LM) واختبار Hausman باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews) لتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة. وتوصلت نتائج تحليل العلاقة بين أسعار العملات الأجنبية (EX) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، بالرغم من التباين الواضح في ارتفاع أسعار العملات الأجنبية وتدهور العملة المحلية خلال الفترة (2021–2024)، حيث لم يؤثر ذلك بشكل ملحوظ في العائد على حقوق الملكية للمصرف. كما تبين من النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية لعامل الظروف المالية (FIN) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصرف خلال فترة الدراسة (2010–2024)، أي أن تحسين الظروف المالية المرتبطة بالمصرف يمكن أن يعزز من معدل العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، الظروف المالية، عائدات حقوق الملكية، المصارف التجارية.

المقدمة :

عندما يتم الحديث عن المصارف التجارية، يجب ذكر دور المصرف المركزي في إنشاء المصارف المختلفة، باعتباره المؤسس الحقيقي والمشرّف والمراقب على المصارف ذات التخصصات المختلفة. وتعدّ المصارف التجارية العاملة في ليبيا مصارف مرخصًا لها بمزاولة الأعمال المصرفية وخاضعة لإشراف المصرف المركزي وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن تأسيس المصارف. وقد سمح هذا القانون رقم (1) بقبول الودائع المختلفة لكل من المصارف المتخصصة أو المؤسسات المالية الأخرى، إلى جانب الجهاز المصرفي الذي يشمل المصارف التجارية. (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، <https://cbl.gov.ly>).

تُعدّ المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية والاقتصادية، نظراً لتشابك علاقاتها المالية مع كافة المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وكذلك لحجمها وتعدد أنواع عملائها المستفيدين من خدماتها. لذا، فإن جزءاً كبيراً من أنشطة المصارف التجارية يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمتغيرات المرتبطة بهذا التشابك والتنوع الخارجي والداخلي، وذلك من أجل تحقيق هدف رفع مستوى الأداء. وتتفاعل البنوك التجارية مع هذه العوامل بناءً على مدى تأثيرها على الأداء ونوع العامل، سواء كان داخلياً أم خارجياً. وتُعرف عناصر البنك نفسها، مثل حقوق الملكية والسيولة والأصول، بالعوامل الداخلية. تُعدّ المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى التأثيرات السياسية والتشريعية والاجتماعية، أمثلة على العوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة الخارجية للبنك. ونظراً لأنها تمثل قيوداً تؤثر بشكل كبير على خيارات وأهداف إدارة البنك، المسؤولة عن وضع وتعديل وتنفيذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة على مستوى المؤسسة ككل، يُمكن اعتبار هذه العوامل والمتغيرات أيضاً محددات للأداء المالي. ومن خلال تحسين القدرة التنافسية، يمكن استخدام هذه النتائج لتعزيز العائدات المالية، وتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وتوسيع حصة البنك السوقية (أبو النور وعلي، 2020م، ص. 144).

شهدت ليبيا على مدى العقود القليلة الماضية تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، لا سيما في ظل الظروف المالية والأزمات السياسية والاقتصادية التي أثرت على استقرار البلاد. وقد تغيّر سعر الصرف المحلي نتيجة انخفاض عائدات النفط وزيادة الإنفاق العام، مما أثر سلباً على عدد من القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع المصرفي. وبما أن القطاع المصرفي أساسي لتمويل النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار النقدي، فإنه يُعد أيضاً أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني (عبد الله، 2024؛ أسديرة، 2024).

مشكلة الدراسة :

تزداد المشكلة تعقيداً عندما تتزامن الظروف المالية السيئة مع عدم ثبات أسعار العملات الأجنبية، والتي بدورها تؤثر بشكل مباشر على العوائد المالية للمصارف التجارية. تُعدّ هذه المؤشرات أحد العوامل الاقتصادية الكلية المعقدة التي تفرض تحديات كبيرة على القطاع المصرفي في ليبيا، خاصة في ظل الظروف المالية والاقتصادية غير المستقرة والأزمة السياسية التي تمر بها البلاد. إذ تتفاقم هذه الظاهرة وتؤدي إلى انعكاسات سلبية متعددة على الأداء المالي للمصارف بمختلف أنواعها، في حالة الارتفاع المستمر وعدم ثبات أسعار العملات الأجنبية الناتج عن سوء التصرف في السياسات النقدية والمالية، والذي من المتوقع مع مرور الوقت أن يؤثر سلباً على عائدات المصارف التجارية والقطاع المالي ككل، ويضعف القدرة على تحقيق أرباح مستدامة وتعزيز السيولة والملاءة المالية للمصارف التجارية.

ويعتقد الباحثان أن أهم مظاهر المشكلة تتمثل في النقاط التالية:

- انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية عند ارتفاع أسعارها، مما يزيد من تكلفة العمليات المصرفية المرتبطة بالتحويلات والتسهيلات المصرفية.
- تدهور الظروف المالية مثل زيادة الضغوط التضخمية، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين ويقلل حجم الودائع المصرفية بمختلف أنواعها التي تعتمد عليها المصارف في تمويل مشروعاتها.
- زيادة مخاطر السيولة والائتمان عندما تنقلب أسعار العملات الأجنبية، خاصة تلك المرتبطة بالقروض بالعملات الأجنبية، مما يزيد من مخاطر عدم السداد ويضعف توفر السيولة وقدرة المصارف على تمويل التزاماتها.

- تراجع هامش الربحية نتيجة ارتفاع التكاليف وتدهور قيمة الأصول، مما يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE).
- سوء الظروف المالية لبعض المصارف، مثل قلة السيولة، مما يؤدي إلى تدهور الثقة لدى المستثمرين والمودعين ويحد من تدفقات الودائع ويزيد من نزوحها إلى الخارج.
- ومن خلال ما ذكر أعلاه، يمكن طرح بعض الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها:
- ما هي أهم تداعيات أسعار العملات الأجنبية والظروف المالية على معدل العوائد المالية للمصارف؟
- هل هناك ارتفاع حاد في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي خلال فترة الدراسة؟
- هل يوجد أثر إيجابي للظروف المالية على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية؟

فرضيات الدراسة:

- اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:
- الفرضية الصفرية للمتغيرين المستقلين: (H0)
- لا يوجد أثر لأسعار صرف العملات الأجنبية على العائدات المالية للمصرف محل الدراسة خلال الفترة من 2010 إلى 2024.
- لا يوجد أثر للظروف المالية على العائدات المالية للمصرف محل الدراسة خلال الفترة من 2010 إلى 2024.
- الفرضية البديلة للمتغيرين المستقلين: (H1)
- يوجد أثر لأسعار صرف العملات الأجنبية على العائدات المالية للمصرف محل الدراسة خلال الفترة من 2010 إلى 2024.
- يوجد أثر للظروف المالية على العائدات المالية للمصرف محل الدراسة خلال الفترة من 2010 إلى 2024.

أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية هذه الدراسة للمصارف التجارية وللمصرف الجمهورية محل الدراسة كونه يمثل احد المصارف التجارية العاملة في ليبيا , والذى قد يتأثر بالتحديات الكبيرة التي تواجهه مثل عدم ثبات أسعار الصرف الأجنبية وتدهور الظروف المالية، مما قد تؤدي به الى عدم استقرار العائد المالي للمصرف , ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تسهم الدراسة في تحليل كيفية تأثير حركة أسعار الصرف الأجنبي والظروف المالية على العائدات المالية للمصرف التجاري محل الدراسة ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق أصحاب المشروع والسيولة المالية.
- تساهم الدراسة في زيادة الوعي المصرفي، خاصة عند ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ومعدل العام للأسعار وما ينتج عنها من آثار سلبية، وكيفية تفاديها من خلال طرح حلول تطبيقية تستند إلى الواقع الحالي للمصرف التجاري محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:
- تحليل أسعار العملات الأجنبية والظروف المالية ومعرفة أثرهما على عائدات المصرف محل الدراسة.
- مراقبة حركة أسعار العملات الأجنبية، خاصة عند ارتفاعها، وقياس مدى تأثيرها على حقوق الملكية والنشاط المالي للمصرف المستهدف.
- الكشف عن أخطاء سياسات إدارة المخاطر ومحاولة التنبؤ بها، وذلك لمواجهة تقلبات أسعار العملات الأجنبية والظروف المالية التي يمر بها المصرف المستهدف.

الدراسات السابقة:

- دراسة (شلاوح ، أبوكيل ، البكوش ، ابوحجر ، 2025 م) بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا، مع التركيز على العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف (اليورو والدولار) ومعدل العائد على حقوق الملكية. استخدمت الدراسة تحليل البيانات المالية للمصارف التجارية في ليبيا خلال فترة زمنية محددة. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها أن تقلبات سعر الصرف تُعد أحد العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مع وجود تأثير معنوي موجب لسعر الصرف على العائد على حقوق الملكية في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن تراجع قيمة الدينار الليبي قد يحسن الأداء المالي للمصارف على المدى البعيد. كما أظهرت الدراسة تأثيراً سلبياً ومعنوياً لتقلبات سعر الصرف على العائد في الأجل القصير، مما يعكس هشاشة الأداء المالي تجاه الصدمات اللحظية في سعر العملة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز إدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف من خلال تبني أدوات التحوط المناسبة، ومراجعة السياسات الاستثمارية للمصارف في ضوء العلاقة المؤكدة بين سعر الصرف والربحية على المدى الطويل، إضافة إلى تشجيع السلطات النقدية على تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار للحد من تأثيراته السلبية قصيرة الأجل.

- دراسة (عمر محمد بشينه ، محمد عقيل زائد ، 2021م) بعنوان أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية خلال الفترة 2003-2017م .

سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم وسعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2003 إلى 2017، واعتمدت عينة مكونة من مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية. استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) والمنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى وجود أثر معنوي موجب للتضخم على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما أظهرت وجود أثر سلبي مهم لسعر الصرف على كلا المتغيرين. وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات المصرفية ووضع سياسات مرتبطة بسعر الصرف بما يساهم في استقرار الأسعار، إضافة إلى دراسة متغيرات اقتصادية أخرى ذات علاقة بالأداء المالي للمصارف لتعزيز أدائها المستقبلي.

- دراسة (محي الدين، وصالح ، 2024م) بعنوان دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية، مع تطبيق ذلك على مصرف أربيل للاستثمار والتمويل. اعتمدت الدراسة على البيانات الواردة في التقارير السنوية والقوائم المالية للفترة من 2018 إلى 2020. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة تداول الموجودات والمطلوبات كانت جيدة خلال سنتي 2018 و 2020، بينما انخفضت في 2019، مما يستدعي تعديل السياسات المصرفية لزيادة الموجودات. كما تبين انخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث، مما يشير إلى انخفاض الأعباء والمخاطر المالية. وأوصت الدراسة بأهمية التحليل المالي في تحسين الأداء، وزيادة الموجودات مقارنة بالمطلوبات، وضرورة استثمار الأموال في مجالات متنوعة من خلال منح القروض والسلف.

- دراسة (هدى البشير على التويرقي ، 2023م) بعنوان أثر تعديل سعر الصرف على ربحية المصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني الرئيسي خلال الفترة 2015-2020.

أظهرت الدراسة أثر تعديل سعر الصرف على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2015 إلى 2020، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج SPSS لتحليل البيانات. وتم قياس الربحية عبر أربع مؤشرات: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، العائد على الودائع، والعائد على الأموال المتاحة. وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تعديل سعر الصرف ومؤشرات الربحية، وأوصت بإصلاح النظام المصرفي الليبي والاهتمام بنظام الصرف، وتنويع استثمارات المصرف وتعزيز أرباحه، إضافة إلى تنويع مصادر العملة الصعبة لضمان استقرار سعر الصرف.

- دراسة (اخمقائي محمد الطيب، بوختالة سمير ، 2021م) بعنوان تقلبات سعر صرف الدينار وأثره على الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة عينة من البنوك خلال الفترة 2008-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أداء البنوك التجارية خلال الفترة من 2008 إلى 2017، واعتمدت المنهج القياسي بالاستناد إلى مخرجات القوائم المالية والنشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد ونماذج Panel عبر برنامجي EViews و Excel، وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات سعر الصرف لا تؤثر بشكل معنوي على العائد على حقوق الملكية، بينما كان لمعدل الرفع المالي تأثير معنوي على العائد.

- دراسة (فتحي مفتاح شرف، 2024م) بعنوان دور سعر الصرف في سحب العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى توضيح دور سعر الصرف في التأثير على حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج SPSS لتحليل البيانات. وتوصلت إلى وجود دور مهم لسعر الصرف في التأثير على العملة المتداولة، حيث إن الارتفاع في سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في حجم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، بما يعكس حساسية هذا المتغير.

- دراسة (إبراهيم، خالد أبو النور و حسين عبد الفتاح علي، 2020م) بعنوان اثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الداخلية) حجم المصرف، حقوق الملكية، السيولة (على الأداء المالي ممثلاً في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2008-2017 وتوصلت إلى عدم وجود أثر معنوي لحجم المصرف على العائد، إلى جانب وجود أثر معنوي سلبي لحقوق الملكية على العائد على حقوق الملكية، وأثر معنوي سلبي للسيولة على العائد على الموجودات. وأوصت بتعزيز قدرة المصرف على تحقيق الأرباح عبر تحسين توظيف الأموال وإدارة الموجودات.

- دراسة (محمد صالح الكسادي، نهلة أحمد بامحيمود، 2022م) بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف في كفاءة رأس المال للبنوك التجارية اليمنية: دراسة تطبيقية (2008-2017م).

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على كفاية رأس المال في البنوك اليمنية، باستخدام متغيرات ضابطة تشمل مخاطر الائتمان والسيولة ومؤشر الربحية. وتوصلت إلى وجود ارتباط سلبي غير معنوي بين تقلبات سعر الصرف ونسبة حقوق الملكية إلى الموجودات، ووجود ارتباط معنوي بين مخاطر السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال، بينما لم يظهر ارتباط معنوي مع مخاطر الائتمان أو مؤشر الربحية.

- دراسة (اسامة حسين الرواشدة، 2022م) بعنوان السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن دراسة حالة البنك العربي / الأردن.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر السيولة المصرفية على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن خلال الفترة 2005-2019. استخدمت الدراسة أربع نسب لقياس السيولة، بينما تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، باستخدام نموذج VAR. وتوصلت الدراسة إلى أن نسب السيولة تُعد من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك، وأوصت بتقديم مزيد من التسهيلات المصرفية لزيادة الودائع.

مناقشة آراء الدراسات والفجوة البحثية: تناولت الدراسات السابقة تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء المصارف التجارية في ليبيا. فقد أظهرت دراسة شلاوح وآخرون، 2025م (وجود تأثير إيجابي لسعر الصرف على العائد على حقوق الملكية في الأجل الطويل، في حين كان التأثير سلبياً في الأجل القصير. أما دراسة) عمر بشينه وآخرون، 2021م (فقد بينت وجود تأثير سلبي لسعر الصرف على العائدات المالية للمصارف، وأوصت بتحسين السياسات المصرفية. كما أكدت دراسة) محي الدين وصالح، 2024م (أهمية التحليل المالي في تحسين الأداء المالي. وأوضحت دراسة) هدى التويرقي، 2023م (أن تعديل سعر الصرف يؤثر بشكل معنوي على ربحية المصارف، بينما توصلت دراسة) اخمقائي وآخرون، 2021م (إلى عدم وجود تأثير معنوي لتقلبات سعر الصرف على العائدات في الجزائر).

كما أظهرت دراسة) إبراهيم وآخرون، 2020م (أهمية تحسين السياسات الداخلية للمصارف. وقد أكدت دراسات أخرى مثل) فتحي شرف، 2024م (و) محمد الكسادي وآخرون، 2022م (أهمية استقرار السيولة وكفاءة رأس المال في تعزيز الأداء المالي. وتبرز أهمية الفجوة البحثية في هذه الدراسة من خلال تقديم آراء ونتائج مختلفة عن الدراسات السابقة، حيث إن معظم تلك الدراسات أشارت إلى وجود تأثير سلبي أو

إيجابي لسعر الصرف في الأجلين القصير والطويل كما ذكر أعلاه، مما أدى إلى تباين واضح في النتائج وغياب التوافق بينها.

ويُعرف هذا النوع من القصور بغياب "الفجوة التفسيرية"، والتي تتعلق بعدم القدرة على تفسير النتائج بشكل كامل وواضح، أو عند افتقار الباحثين لتفسيرات علمية مقنعة للظواهر محل الدراسة. ويرى الباحثان أن غالبية الدراسات السابقة لم تقدم وصفاً دقيقاً وكافياً لمظاهر المشكلة البحثية، مما يقلل من أهمية نتائجها وإمكانية الاستفادة منها. ومن هنا يظهر مفهوم "الفجوة المعرفية"، والتي تتمثل في نقص المعلومات أو البيانات الكافية لشرح ظاهرة معينة، مما يدفع الباحثان إلى تحديد الحاجة لاستكشاف هذا الجانب غير المعروف من وجهة نظره.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية، وقد تم اختيار مصرف الجمهورية (كعينة) لتمثيل هذه الدراسة لعدة أسباب أهمها. يعتبر أكبر المصارف التجارية العريقة في ليبيا من حيث حجم رأس المال، وعدد العملاء الكبير، وحجم المعاملات التي يديرها، بالإضافة إلى تنوع العملاء وكثرتهم، سواء من الأفراد أو الشركات المحلية والأجنبية، وكذلك الهيئات الخاصة والحكومية بمختلف مسمياتها. وفي تاريخ 2008/4/10 صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم "مصرف الجمهورية" بميزانية تلامس 20 مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي. (www.jbank.ly/home).

ويُعد هذا المصرف من بين المؤسسات المصرفية التي تمثل مختلف فئات النظام المصرفي في ليبيا. ويعتبر مصرف الجمهورية هو مصرف تجاري ليبي مملوك جزئياً للدولة الليبية، ويُعد من أكبر المصارف في ليبيا من حيث عدد الفروع، العملاء، وحجم الأصول. يتخذ المصرف من العاصمة طرابلس مقراً رئيسياً، ويقدم خدمات مصرفية متنوعة للأفراد والشركات تشمل الحسابات الجارية، التمويل، والخدمات الإلكترونية عبر تطبيقاته المختلفة. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wiki>).

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية كمية تهدف إلى قياس وتفسير أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والظروف المالية على أداء الربحية لمصرف الجمهورية التجاري في ليبيا، وذلك خلال الفترة الممتدة بين (2010-2024) وقد تم تصميم المنهجية وفق عدد من الخطوات البحثية المتكاملة لضمان تحقيق أهداف الدراسة بدقة وكفاءة عالية، وذلك على النحو الآتي:

1- **منهج الدراسة:** أعمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الواقع المالي وتقلبات أسعار الصرف المتعامل بها في مصرف الجمهورية، بالإضافة إلى المنهج القياسي (Econometric Approach) لقياس العلاقة بين المتغيرات باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المجمعة (Panel Data) وذلك بهدف تقدير التأثيرات الحقيقية لأسعار الصرف العملات الأجنبية والظروف المالية ومعدلات الأسعار العامة على العائد على حقوق الملكية في مصرف الجمهورية التجاري.

2- **مصادر البيانات:** تم الاعتماد على التقارير والنشرات السنوية الصادرة عن المصرف المركزي الليبي، والبيانات المنشورة من قبل مصرف الجمهورية التجاري الليبي محل الدراسة. تم الحصول على سلاسل زمنية تمتد لـ 15 سنة (2010-2024) تشمل متوسطات أسعار الصرف للدولار واليورو، ومؤشرات الأداء المالي وعلى رأسها معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

3- تحديد المتغيرات:

- **المتغير المستقل (EX):** متوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، محسوباً بمتوسط أسعار البيع والشراء.

- **المتغير التابع (ROE):** معدل العائد على حقوق الملكية، ويتم احتسابه وفق المعادلة المعتمدة في التحليل المالي كالتالي:

$$ROE = \frac{Net\ Income}{Total\ Equity}$$

- **متغير ضابط (FINANCIAL):** ويعبر عن الظروف المالية مثل التضخم للمؤشر العام للأسعار والسيولة بإعتبارهم أحد العوامل المهمة و الأكثر تأثيراً على أداء ونجاح المصرف المستهدف .

4- **الأساليب الإحصائية:** تم استخدام عدد من الأدوات الإحصائية، وهي كالتالي : الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي – الانحراف المعياري – معامل الاختلاف). اختبار (LM) لتحديد ملائمة النموذج، نموذج Random Effects ونموذج Fixed Effects ، اختبار Hausman لتحديد النموذج الأمثل (ثابت أو عشوائي)، تمت التقديرات القياسية باستخدام برنامج EViews.

5- **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمنية:** أعتمد الباحثان فترة زمنية مقدارها خمسة عشر عامًا من 2010 إلى 2024، حيث ركزت هذه الفترة على تحليل حركة أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي، والظروف المالية، وانعكاساتها على معدل العائد المالي للمصرف الجمهورية التجاري.

- **الحدود المكانية:** تركزت الدراسة على مصرف الجمهورية بإعتباره أحد المصارف التجارية العاملة في دولة ليبيا، والتي يلتزم بالقوانين واللوائح التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي و النظام المصرفي في الليبي.

6- **طرق جمع البيانات والمعلومات:**

تم جمع البيانات من خلال الاطلاع على التقارير المالية الفصلية والسنوية ، بما في ذلك بيانات الإيرادات والأرباح ومؤشرات العائدات المالية للمصرف محل الدراسة، والاطلاع على التقارير المالية والنشرات الصادرة عن المصرف المركزي الليبي. كما تم استخدام المقابلات والاستبيانات، حيث تم اعتماد معلومات إضافية من خلال إجراء مقابلات مع الموظفين و العملاء ، بالإضافة إلى إعداد استبيانات موجهة للمسؤولين في المصرف، حيث شملت عدة أسئلة حول تأثير حركة العملات الأجنبية والظروف المالية على معدل عوائد الربحية للمصرف محل الدراسة.

خطوات تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على المعلومات والبيانات المالية السنوية التي توضح أسعار العملات الأجنبية والظروف المالية، وذلك من خلال التقارير والنشرات الصادرة عن المصرف الليبي المركزي، والتي سيتم استخدامها بشكل أساسي في هذه الدراسة. وقد تم الحصول على معظم البيانات المعتمدة من المصرف الذي شملتها الدراسة على مدى عدد من السنوات، على شكل سلاسل زمنية تمتد من 2010 إلى 2024، وذلك لغرض معرفة مدى تأثيرها على فاعلية العوائد المالية لمصرف الجمهورية التجاري وفق المتغيرات المعتمدة لهذه الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

- **المتغير المستقل:** متوسطات أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي.

ويرمز إلى هذا المتغير بالرمز (EX)، ويتم حسابه عن طريق المتوسط الحسابي لأسعار البيع والشراء للعملات المدرجة لمختلف سنوات الدراسة، كما يوضح الجدول المبين أدناه أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدولار واليورو.

جدول 1 سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو والدولار خلال الفترة (2010-2024)

متوسط سعر الصرف (اليورو) بيع	متوسط سعر الصرف (اليورو) شراء	متوسط سعر الصرف (الدولار الأمريكي) بيع	متوسط سعر الصرف (الدولار الأمريكي) شراء	متوسط سعر الصرف	السنة
1.6641	1.6558	1.2575	1.2512	1.45715	2010
1.6323	1.6242	1.2628	1.2585	1.44445	2011
1.6615	1.6532	1.2596	1.2533	1.4569	2012
1.7333	1.7247	1.2566	1.2503	1.491225	2013
1.6261	1.618	1.3379	1.3312	1.4783	2014
1.5263	1.5186	1.3963	1.3896	1.4577	2015
1.5114	1.5038	1.4451	1.4379	1.47455	2016
1.6321	1.624	1.3596	1.3528	1.492125	2017
1.5937	1.558	1.3945	1.3876	1.4904	2018

متوسط سعر الصرف (اليورو) بيع	متوسط سعر (الصرف) اليورو شراء	متوسط سعر الصرف (الدولار الأمريكي) بيع	متوسط سعر الصرف (الدولار الأمريكي) شراء	متوسط سعر الصرف	السنة
1.5688	1.569	1.3999	1.3928	1.480575	2019
1.6469	1.6387	1.3399	1.3322	1.489425	2020
5.2158	5.1898	4.6076	4.5846	4.89945	2021
5.1414	5.1158	4.8408	4.8167	4.978675	2022
5.2852	5.2588	4.7873	4.7634	5.023675	2023
5.1263	5.1007	4.9281	4.9036	5.014675	2024

بناءً على معطيات الجدول (1) الذي يوضح متوسط سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة من 2010 إلى 2024، نلاحظ وجود تقلبات واضحة في أسعار الصرف على مدار فترة الدراسة، بينما شهدت الفترة من 2010 إلى 2015 استقراراً نسبياً في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي واليورو. بدأ يظهر تذبذب كبير في السنوات التالية، خاصة في عام 2021، حيث قفز سعر الصرف بشكل حاد ليصل إلى حوالي 4.90 دينار لكل دولار. تعكس هذه الزيادة الكبيرة تدهوراً ملحوظاً في قيمة الدينار نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد. وعلى الرغم من التحسن النسبي في عامي 2022 و2023، فإن سعر الصرف لا يزال أعلى بكثير مقارنة بالسنوات الأولى، مما يشير إلى استمرار التحديات الاقتصادية التي تؤثر على استقرار المصرف والاقتصاد الليبي بشكل عام. المتغير التابع: معدل العائد على حقوق الملكية.

يمثل المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية، ويرمز له بـ (ROE)، ويتم تقديره واحتسابه بالمعادلة التالية:

صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكي

ويبين الجدول التالي معدلات العائد على حقوق الملكية لبنك الجمهورية خلال الفترة من 2010 إلى 2024.

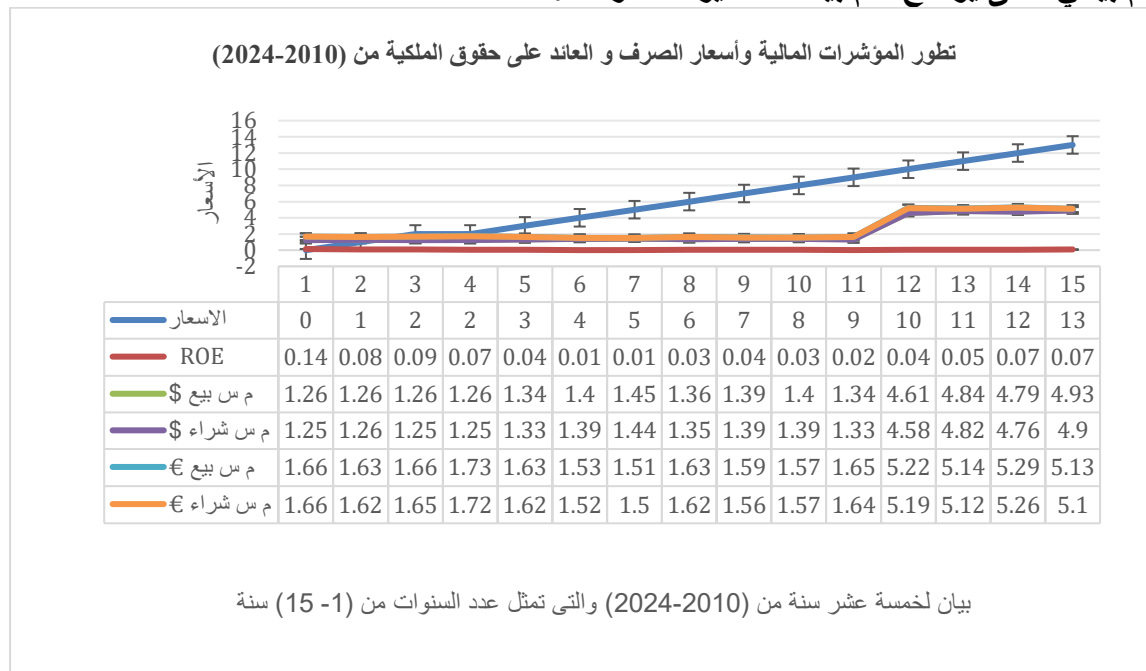
جدول 2 معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2024-2010)

ROE	السنة
0.1395	2010
0.0829	2011
0.0923	2012
0.0669	2013
0.0447	2014
0.0057	2015
0.0067	2016
0.0332	2017
0.0362	2018
0.0348	2019
0.0199	2020
0.0378	2021
0.0487	2022
0.0655	2023
0.0704	2024

يعكس الجدول تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) لمصرف الجمهورية التجاري بين عامي 2010 و2024 تذبذباً ملحوظاً. ففي الفترة من 2010 إلى 2015، انخفض العائد بشكل حاد من 0.1395 إلى 0.0057، مما يعكس تأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد. ومع بداية عام 2016، بدأ العائد يظهر استقراراً تدريجياً، حيث ارتفع من 0.0067 في 2016 إلى 0.0378 في 2021. وفي

السنوات الأخيرة (2021-2024)، شهد المؤشر تحسناً بطيئاً، ليصل إلى 0.0704 في عام 2024. ورغم هذا التحسن، لا يزال ROE في مستوى منخفض مقارنة بالفترات السابقة، مما يشير إلى أن المصرف لم يصل بعد إلى الاستقرار المالي الكامل، وأن المصرف قد يحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين كفاءته وربحيته على المدى الطويل.

رسم بياني خطي يوضح أهم بيانات متغيرات الدراسة:



يعرض الرسم البياني حركة وتطور أهم متغيرات الدراسة والتي تشمل الاتجاه العام للأسعار، ومتوسط أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية، والعائد على حقوق الملكية ((ROE الخاصة بمصرف الجمهورية لخمس عشرة سنة).

- مؤشر تطور الاتجاه العام للأسعار:

يظهر المؤشر العام للأسعار باللون الأزرق والذي يشير إلى اتجاهها تصاعدياً مستمراً يبدأ من مستوى منخفض جداً ويصل تدريجياً إلى القيمة التي تتراوح ما بين (12 - 13)، والتي يعبر عنها كما هو موضح في نهاية الفترة للجدول البياني. ويعكس هذا الاتجاه نمواً واضحاً أو تضخماً تدريجياً ثابتاً، ما يدل على تغير هيكلية في البيئة الاقتصادية والظروف المالية المحيطة بالمصرف.

- مؤشر سلوك العائد على حقوق الملكية (ROE):

يُظهر العائد على حقوق الملكية (ROE) باللون الأحمر والذي يتضح أن أدائه كان ضعيفاً طوال الفترات المدروسة من خلال الرسم البياني أعلاه، إذ ينخفض من 0.13 في البداية إلى مستويات قريبة من الصفر، ثم يرتفع ارتفاعاً طفيفاً في الفترات الأخيرة. يبرز هذا النمط محدودية قدرة المصرف على تحويل التغيرات السعرية إلى أرباح فعلية، ويشير إلى أن هناك ضغوط اقتصادية أو تحديات أخرى مثل الظروف المالية المحيطة بالمصرف.

- مؤشر سلوك متوسط أسعار العملات، بيع وشراء، (EX) (USD/EUR):

تتحرك جميع أسعار البيع والشراء للعملات الأجنبية ضمن نمط واحد بجميع اللوانها الموضحة في الرسم البياني، والتي تشير إلى استقرار واضح بين الفترات (1-11)، أي من سنة (2010-2020) دون تغيرات جوهرية، كما نلاحظ هناك قفزة سعرية مفاجئة في الفترة (12)، أي سنة (2021)، حيث ترتفع الأسعار إلى أكثر من ثلاثة أضعاف قيمها السابقة، ومن ثم ارتفاع تدريجي بعد الصدمة مع الحفاظ على فجوة صغيرة بين سعر البيع والشراء، مما يشير هذا السلوك إلى تعرض المصرف لتغير نقدي أو اقتصادي كبير في الفترة 12، مثل إعادة تقييم للعملة أو أزمة سيولة.

- العلاقة بين مؤشرات الدراسة :

على الرغم من الإرتفاع الكبير في أسعار العملات والأسعار العامة، ظل معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) منخفضاً، مما يدل على أن المصرف لم يستفد من الظروف السوقية لتحسين ربحية حقوق الملكية. مما قد يؤكد على ضعف التفاعل بين الأداء التشغيلي للمصرف، والظروف المالية الخارجية التي قد تحدث خلال فترة الدراسة. ونلخص هذه العلاقة أن المصرف قد مر بإستقرار سعري مع تراجع في الربحية، و تعرض الى صدمة سعرية مؤثرة في الفترة 12، اى سنة (2021) وأن المصرف يعمل في بيئة متقلبة، وأن أرباحه لم تستفد بالشكل الكافي من التغيرات الكبيرة التي طرأت على الأسعار.

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في التحليل المالي على المقاييس الإحصائية الوصفية، مثل مقاييس النزعة المركزية والتشتت، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، لغرض دراسة البيانات وتحديد مدى تباعدها عن بعضها البعض. تم ذلك من خلال حساب أصغر وأعلى قيمة، وتحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي بحساب متوسط البيانات والانحراف المعياري، بالإضافة إلى معامل الاختلاف لكل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول 3 الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	أعلى قيمة	أدنى قيمة
متوسط سعر الصرف	2.4086	1.6048	66.63	5.0237	1.4445
USD شراء	2.2470	1.5753	70.10	4.9036	1.2503
USD بيع	2.2582	1.5832	70.11	4.9281	1.2566
EUR شراء	2.5569	1.6300	63.75	5.2588	1.5038
EUR بيع	2.5710	1.6374	63.69	5.2852	1.5114

نلاحظ من خلال جدول رقم 3 :

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة و تحليل إحصائي لأهم متغيرات رئيسية تتعلق بالدراسة وهي كالتالي: **المتوسط الحسابي:** يعكس المتوسط الحسابي القيمة المركزية لمتغيرات سعر الصرف خلال فترة الدراسة، ويشير إلى أن المتوسط الحسابي لجميع المتغيرات أكبر من 2، ويرجع السبب الرئيسي إلى القفزات الكبيرة في أسعار الصرف خلال الفترة 2021-2024.

وذلك من خلال بيانات متوسط سعر صرف الدولار للشراء = 2.247، بينما أعلى قيمة في 2023 تصل إلى 4.9036، مما يعني أن السنوات الأخيرة لها تأثير كبير على المتوسط، وهذا قد يدل على أن الاعتماد على المتوسط فقط بدون النظر لتغيرات السنوات الفردية قد يخفي التقلبات الحادة التي قد تحدث في أسعار الصرف.

الانحراف المعياري: الانحراف المعياري يقيس مدى تشتت البيانات حول المتوسط الحسابي، حيث تظهر أن قيم الانحراف المعياري مرتفعة جداً لجميع المتغيرات (1.58-1.63)، ما قد يشير إلى تذبذب كبير في أسعار الصرف خلال الفترة المدروسة، حيث أن أعلى تشتت لوحظ في أسعار اليورو، ما يعكس أن العملات الأجنبية الأخرى تعرضت لتقلبات كبيرة بسبب الظروف المالية والسياسية التي حدثت في ليبيا بعد 2020.

معامل الاختلاف (CV): معامل الاختلاف هو نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط ويعبر عنه بالنسبة المئوية، حيث لوحظ أن جميع المتغيرات لديها CV مرتفع جداً (>60%)، وهو دليل قوي على أن البيانات متقلبة للغاية وأن الفترات الأخيرة (2021-2024) أثرت بشكل كبير على الاستقرار المالي في المؤسسات المالية، مؤشرات CV المرتفعة تؤكد أن المصرف يتعامل مع بيئة اقتصادية غير مستقرة، ما يضع ضغطاً على استقرار العوائد المالية.

أعلى وأدنى قيمة: أعلى قيمة: تمثل أقصى ارتفاع في سعر الصرف، وتبين تأثير الظروف المالية والاقتصادية الحادة (2021-2024). وقد تبين ذلك من خلال، أعلى قيمة لشراء الدولار = 4.9036، أعلى قيمة لشراء اليورو = 5.2588.

أدنى قيمة: تمثل أدنى مستوى لسعر الصرف في السنوات المستقرة قبل الأزمة (2010-2015)، وقد تبين ذلك من خلال ، أدنى قيمة لشراء الدولار = 1.2503، وأدنى قيمة لشراء اليورو = 1.5038. ومن هنا قد نستنتج أن الفرق الكبير بين أعلى وأدنى قيمة قد يوضح الفجوة الشاسعة بين الفترة المستقرة والفترة المضطربة، ما يعكس القفزات الاقتصادية الحادة والظروف المالية السيئة وتأثيرها على المصرف وعلى القطاع المصرفي ككل .

الخلاصة:

- أسعار صرف الدينار الليبي شهدت استقرارًا نسبيًا من 2010 إلى 2020، ثم قفزت بشكل كبير بعد 2021 نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية.

- التحليل الإحصائي الوصفي يوضح بشكل واضح التذبذب الكبير في أسعار الصرف من خلال الانحراف المعياري العالي ومعامل الاختلاف الكبير (>60%).

- الفروق بين أعلى وأدنى القيم تؤكد أن السنوات الأخيرة تأثرت بشكل غير مسبوق مقارنة بالسنوات الأولى من الدراسة، مما يعكس المخاطر الاقتصادية والمالية على المصارف ككل.

- توضح النتائج أن المصارف التجارية العاملة في ليبيا ومن ضمنها مصرف الجمهورية قد يواجه ضغطًا كبيرة على استقراره المالي، ويحتاج إلى إصلاحات هيكلية لمواجهة المخاطر الناتجة عن التقلبات الحادة في أسعار الصرف.

إختبار نماذج تحليل البيانات:

أعتمد الباحثان على اختبار النموذج التجميعي لتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة لدراسة، وذلك بسبب أهميته الكبيرة في تحسين دقة التنبؤات والتحليلات وعلى التعامل مع البيانات المعقدة والمتنوعة بكفاءة أعلى. حيث يقلل من أخطاء الناتجة عن الاعتماد على نموذج واحد فقط.

إختبار النموذج التجميعي: (Ensemble Model)

جدول 4 نتائج تقدير النموذج التجميعي لـ ROE

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	القيمة t	احتمال القبول (Prob.)
C	0.205661	0.220690	0.931899	0.3596
EXCHANGE	0.000665	0.002486	0.267315	0.7913
FINANCIAL	0.017619	0.008241	2.137918	0.0417

المصدر: برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول رقم (4) النتائج الآتية:

- المعامل (C) Coefficient: يبين مدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع (ROE)، إذ تشير قيمة المعامل إلى مقدار التغير في ROE عند تغير المتغير المستقل وحدة واحدة.

- الخطأ المعياري (Standard Error): يقيس دقة تقدير المعامل، وكلما كانت قيمته أصغر كانت التقديرات أكثر دقة.

- قيمة (t-statistic): تُستخدم لاختبار أهمية المعامل، فإذا كانت كبيرة نسبيًا تُعد دالة إحصائيًا.

- احتمال القبول (Prob) أو (p-value): تُظهر مدى دلالة المعامل إحصائيًا، ويُعتبر المعامل ذا دلالة إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من (0.05).

وقد تم تفسير النتائج على النحو الآتي:

- الثابت (C): قيمة المعامل = (0.205661)، وهو غير دال إحصائيًا لأن قيمة الاحتمال عالية (0.3596) < 0.05، مما يعني أن الثابت لا يملك تأثيرًا معنويًا على ROE في النموذج.

- متغير سعر الصرف (EXCHANGE): قيمة المعامل = (0.000665)، وقيمة الاحتمال = (0.7913) وهي أعلى من (0.05)، مما يدل على أن تأثير سعر الصرف على ROE غير ذو دلالة إحصائية، أي أن التغير في سعر الصرف لا يساهم بشكل ملحوظ في تفسير التغيرات في ROE.

- متغير الظروف المالية (FINANCIAL): قيمة المعامل = (0.017619)، وقيمة الاحتمال = (0.0417) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن لهذا المتغير تأثيرًا ذا دلالة إحصائية معنوية على ROE، بمعنى أن التغير في الظروف المالية يؤثر بشكل ملحوظ في ROE.

- قيمة (t) : كانت قيمة t لمتغير (FINANCIAL) أكبر من (2)، وهذا يشير إلى دلالة إحصائية للمعامل، أما بالنسبة للثابت وسعر الصرف فقد كانت القيم أقل من (1)، مما يعكس عدم دلالتهم الإحصائية.
الملخص العام للنموذج التجميعي:

من خلال التحليل المالي الوارد في الجدول رقم (4)، يتضح أن متغير الظروف المالية (FINANCIAL) له تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية على ROE، بينما لا يظهر كل من سعر الصرف (EXCHANGE) والثابت تأثيراً كبيراً. ويبين النموذج أن التغيرات في الظروف المالية تلعب دوراً مهماً في توضيح التغيرات في ROE، في حين لا يظهر سعر الصرف تأثيراً ذا دلالة إحصائية في النموذج التجميعي.

اختبار (LM (Lagrange Multiplier

- إذا كانت قيمة LM عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 .
 H_0 -نقبل نموذج الانحدار التجميعي ؛ H_1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية ، والجدول الموالي يوضح اختبار LM:
ويعرض أهم نتائجه .

جدول 5 نتائج اختبار (LM (Lagrange Multiplier باستخدام مؤشر ROE

الاختبار	الزمن	الانتقال بين المتغيرات	القيمة (احتمال)
Breusch-Pagan	27.31157	1.979443	(0.0000)
King-Wu	5.226048	-1.406927	(0.0000)
Standardized Honda	8.138447	-1.095824	(0.2663)
Standardized King-Wu	8.138447	-1.095824	(0.0003)
Gourieroux, et al.	27.31157	3.442752	(0.0000)
			(<0.01)

المصدر : برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول رقم 5 النتائج التالية :

- إختبار Breusch-Pagan : تشير قيمته الى (27.31157) مع احتمالية (p-value = 0.0000): مما يدل على وجود مشكلة في التباين غير الثابت في النموذج (heteroskedasticity) , القيمة عالية جداً، مما يعني أن نتائج الاختبار ذات دلالة إحصائية قوية، ويجب معالجة مشكلة تباين الخطأ غير الثابت، وأن الانتقال بين المتغيرات: يمثل القيمة (1.979443) مع احتمالية (p-value = 0.1594): هاذة القيمة تشير إلى عدم وجود دليل قوي على وجود تباين غير ثابت بناءً على هذا الاختبار، حيث أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05. مما يدل على أن النموذج قد يكون مناسباً من حيث تباين الخطأ .

- إختبار Standardized Honda: تشير قيمته الى (8.138447) مع p-value = 0.2663، ويتضح انه غير ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن النموذج قد لا يعاني من مشكلة تباين غير ثابت هنا، ويعبر عن الانتقال بين المتغيرات بقيمة (0.624111) مع p-value = 0.0000: مما يتضح ان هناك دلالة على وجود تأثير كبير، ويجب الانتباه إليه

- إختبار Standardized King-Wu: تشير قيمته الى (8.138447) مع p-value = 0.0003، مع دلالة على وجود مشكلة تباين غير ثابت، ولو حظ ان الانتقال بين المتغيرات بقيمة (3.442752) مع p-value = 0.0000، مما يبرهن عن وجود تأثير هام على التباين .

- ملخص إختبار LM :

- هناك مؤشرات قوية على وجود مشكلة heteroskedasticity في النموذج، خاصة مع اختبارات Breusch-Pagan و King-Wu.

- بعض الاختبارات مثل (Standardized Honda) تظهر عدم وجود مشكلة واضحة، لكن معظمها يشير إلى ضرورة معالجة مشكلة التباين غير الثابت لتحسين موثوقية النموذج.

- قيمة اختبار Gourieriou, et al تشير إلى أن الاختبار العام مهم جداً (>0.01)، مما يعزز أن هناك مشكلة ينبغي التعامل معها.

- من خلال التحليل أن احتمال الخطأ Breusch-Pagan يساوي 0.0000 أقل من 0.05 وعلية نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن النموذج الملائم هو إما النموذج الثابت أو العشوائي.

اختبار النموذج العشوائي: (Random Effects Test)

أستخدم الباحثان هذا النموذج الأحصائي لتحليل البيانات ذات الطبيعة المختلطة أو متعددة المستويات، وكان الهدف منه هو التحقق مما إذا كان من الأفضل استخدام نموذج التأثيرات العشوائية أو نموذج التأثيرات الثابتة. وتأتي أهمية هذا الاختبار في تحسين التقديرات ما إذا كانت الفرضية تدعم وجود تأثيرات عشوائية صحيحة، فإن استخدام نموذج التأثيرات العشوائية يمكن أن يوفر تقديرات أكثر كفاءة، ويساعد أيضاً في فهم ما إذا كانت الفروقات بين الوحدات ناتجة عن تأثيرات عشوائية أو مرتبطة بشكل مباشر بمتغيرات الدراسة.

جدول 6 نتائج تقدير الأثر العشوائي لـ ROE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	0.205661	0.220690	0.931899	0.3596
EXCHANGE	0.000665	0.002486	0.267315	0.7913
FINANCIAL	0.017619	0.008241	2.137918	0.0417

Statistic	Value
R-squared	0.268872
Adjusted R-squared	0.214714
S.E. of regression	0.156041
F-statistic	4.964611
Prob(F-statistic)	0.014585
Mean dependent var	0.079860
S.D. dependent var	0.176086
Sum squared resid	0.657419
Durbin-Watson stat	1.145427

Statistic	Value
R-squared	0.133652
Mean dependent var	0.402687
Sum squared resid	1.339251
Durbin-Watson stat	0.562274

المصدر: برنامج Eviews

نلاحظ من جدول رقم 6 النتائج التالية:

تفسير المعاملات (Coefficients):

- المتغير الثابت (C): القيمة: 0.206 غير معنوي إحصائياً و $\text{Prob} = 0.36$ مما يدل على أن الثابت لا يساهم بشكل دال في تفسير ROE.

- متغير سعر الصرف (EXCHANGE): المعامل 0.000665 غير معنوي إحصائياً ($\text{Prob} = 0.79$) ، أي أن تأثير تغيير سعر الصرف على ROE شبه غير مؤكد إحصائياً.

- متغير الظروف المالية (FINANCIAL): المعامل: 0.0176 معنوي إحصائياً عند مستوى 5% . ($\text{Prob} = 0.04$) مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الظروف المالية و ROE حيث أن زيادة المؤشرات المالية ترتبط بزيادة ROE .

مؤشرات جودة النموذج:

يوضح أن حوالي 26.9% من تباين ROE يمكن تفسيره بواسطة النموذج. (Adjusted R-squared) = 0.215 (-) حيث يعكس حوالي 21.5% من التباينات موثوقة تفسيرها عبر المتغيرات المدروسة.

(F-statistic) = 4.965 (-) مع احتمالية (Prob) = 0.0146 تدل على أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية.

- مجموع مربعات البقايا (Sum squared resid) = 0.657 مما يعكس على مدى جودة التقدير. ملخصاً اختبار النموذج العشوائي:

- أظهرت نتائج النموذج أن متغير الظروف المالية (FINANCIAL) له تأثير إيجابي معنوي على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، مما يدل على أنه ذو دلالة إحصائية وتحسين الظروف المالية يساهم في زيادة ROE، أما متغير سعر الصرف (EXCHANGE) فغير ذو دلالة إحصائية، مما يعني أن تغيرات أسعار الصرف لم تؤثر بشكل واضح على ROE في العينة المدروسة.

- كما أن النموذج يفسر حوالي 21.5% إلى 26.9% من تباين ROE، وهو مؤشر على أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة يمكن أن تؤثر على النتائج. جودة النموذج مقبولة لكن توجد بعض المشاكل في استقلالية البيانات، حيث أن اختبار Durbin-Watson يشير إلى وجود تداخل ذاتي بسيط.

- بشكل عام، يمكن الاعتماد على نتائج متغير الظروف المالية كعامل مؤثر على ROE. النموذج العشوائي في هذه الدراسة يعكس تأثيراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية للمتغير الظروف المالية FINANCIAL على ROE، في حين أن تغيرات سعر الصرف ليس لها تأثير معنوي على معدل العائد المالي للمصرف.

اختبار النموذج الثابت (Test of Stationarity):

أستخدم الباحثان هذا النموذج لكي يختبر ثبات السلاسل الزمنية من حيث خصائصها الإحصائية مثل المتوسط، التباين والتقلب، والارتباط وانها لا تتغير مع الزمن، مما يساعد على منح نتائج موثوقة في النمادج الإحصائية. حيث تكمن أهمية هذا الاختبار في تحديد صلاحية البيانات وثباتها.

جدول 7 نتائج تقدير الأثر الثابت لـ ROE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.175498	0.160886	1.090819	0.2858
EXCHANGE	0.000370	0.001807	0.204678	0.8395
FINANCIAL	0.024679	0.008207	3.006922	0.0059

Statistic	Value
R-squared	0.592843
Adjusted R-squared	0.527698
S.E. of regression	0.158670
Sum squared resid	0.629407
Log likelihood	15.39445
F-statistic	9.100342
Prob(F-statistic)	0.000111
Mean dependent var	0.402687
S.D. dependent var	0.230880

Statistic	Value
Akaike info criterion	-0.692964
Schwarz criterion	-0.459431
Hannan-Quinn criter.	-0.618254
Durbin-Watson stat	1.195736

المصدر: برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول رقم 7 النتائج التالية :

تفسير المعاملات: (Coefficient)

- المتغير الثابت (C): القيمة: 0.1755, وهو القيمة المتوقعة لـ ROE عندما يكون جميع المتغيرات الأخرى مساوية للصفر. وهذا ليس مهم بشكل كبير لأنه غير معنوي إحصائياً.

- متغير أسعار الصرف (EXCHANGE): القيمة: 0.000370, وهذه القيمة تعتبر غير مهمة لأنه غير معنوي إحصائياً (p-value = 0.8395 < 0.05), أي أن التغير في معدل الصرف لا يغير من ROE بشكل واضح أو ليس له دلالة إحصائية واضحة.

- متغير الظروف المالية (FINANCIAL): القيمة 0.024679, وهذا يعني كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في العامل المالي تؤدي إلى زيادة تقريبا 0.0247 في ROE ويوصف بأنه معنوي, لأنه يعتبر ذو دلالة إحصائية بسبب أن (p-value = 0.0059 > 0.05). وهذا يعني أن عامل الظروف المالية له تأثير إيجابي وموثوق على ROE ويجب أخذه بعين الاعتبار. مؤشرات جودة النموذج:

- معامل التحديد (R-squared): القيمة: 0.5928, وهذا يعني أن النموذج يشرح حوالي 59.3% من التغيرات في ROE, حيث يعتبر معدل متوسط و أن النموذج جيد لكنه لا يلتقط كل العوامل التي تؤثر على ROE.

- (Adjusted R-squared): القيمة: 0.5277, وهذا يعني أن معدل التعديل على R-squared يأخذ في الاعتبار ويعطي تقديراً أكثر دقة ويدل على أن حوالي 52.8% من التغيرات في ROE يمكن تفسيرها بشكل موثوق.

- خطأ التنبؤ (S.E. of regression): القيمة: 0.1587, وهذا يعني أن متوسط الخطأ في تقدير ROE باستخدام النموذج يعتبر متوسطاً، ويعتمد على مدى تباين ROE في البيانات.

- اختبار الفرضية (F-statistic): القيمة: 9.1003 و الاحتمالية: 0.0001, وهذا يعني أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، أي أن المتغيرات المضمنة تساعد بشكل كبير في تفسير ROE بمعنى أن النموذج لديه قدرة إحصائية جيدة على التنبؤ.

وفي الخلاصة يعتبر النموذج جيد من حيث التوازن بين الجودة وعدد المتغيرات التي استخدمت في التحليل.

اختبار (HAUSMAN):

اختبار Hausman حيث يُستخدم لتحديد ومعرفة ما إذا كانت طريقة النموذج ذات التأثير العشوائي (Random Effects) مناسبة أم لا، مقارنةً بطريقة التأثير الثابت (Fixed Effects).

وذلك عن طريق ما إذا كانت النتائج تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، فإن نموذج التأثير العشوائي يكون أكثر كفاءة، وإذا كانت الفروق ذات دلالة، فإن نموذج التأثير الثابت هو الأنسب.

ومن هنا يأتي أهمية الدور الذي يقوم به اختبار (HAUSMAN) حيث يستخدم في المفاضلة وإيجاد الفروقات بين نماذج الدراسات المختلفة، وسوف نحاول ان نستخدمه في هادة الدراسة لإيجاد النموذج المناسب، بحيث يتم الاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية، أو نموذج التأثيرات الثابتة.

جدول 8 نتائج تقدير اختبار (HAUSMAN)

Variable	Fixed Effects (FE)	Random Effects (RE)	Diff (FE - RE)
C	0.175498	0.205661	-0.030163
EXCHANGE	0.000370	0.000665	-0.000295
FINANCIAL	0.024679	0.017619	0.007060

Variable	Var(FE)	Var(RE)	Var(Diff)
C	$0.160886^2 \approx 0.02588$	$0.220690^2 \approx 0.04871$	0.02283
EXCHANGE	$0.001807^2 \approx 0.00000327$	$0.002486^2 \approx 0.00000618$	0.00000291
FINANCIAL	$0.008207^2 \approx 0.00006734$	$0.008241^2 \approx 0.00006791$	0.00000057

Variable	PFE. Coefficient	RE. Coefficient	Var (Diff)	Chi-sq	Prob.
C	0.175498	0.205661	0.02283	0.0399	
EXCHANGE	0.000370	0.000665	0.00000291	0.0299	
FINANCIAL	0.024679	0.017619	0.00000057	87.38	
TOTAL	0.024679			87.45	0.000

المصدر : برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول رقم 8 النتائج التالية :
- من الواضح من خلال المقارنة بين التقديرات التأثير العشوائي والتأثير الثابت (RE) , (FE) صغير نسبياً، لكنه موجود.

- إحتساب (Var Diff) لكل متغير:
Hausman () كما يلي بإستخدام تحليل (Std. Error) يمكن تقريب الفروق والتباينات من -
 $Var(Diff)=Var(FE)-Var(RE)$
- نلاحظ أن (Var(Diff) صغير جداً خصوصاً للمتغيرات المالية والعرضية, ما يعكس التشابه الكبير بين النماذج .

- إحتساب إحصائية (Chi-Sq) - (Prob) .(بإستخدام تحليل (Hausman)

Hausman test equation

$$\chi^2 = \sum \frac{(FE - RE)^2}{Var (Diff)}$$

FE = Constant impact factor

RE = Random Effect Coefficient

Var (Diff) = Var (FE) - Var (RE)

- قيمة كل متغير:

C: $(-0.030163)^2 / 0.02283 \approx 0.0399$.1

EXCHANGE: $(-0.000295)^2 / 0.00000291 \approx 0.0299$.2

FINANCIAL: $0.007060^2 / 0.00000057 \approx 87.38$.3

الكلية Chi-Sq $87.45 \approx 87.38 + 0.0299 + 0.0399 =$

-درجات الحرية (df)

df = 3 → 3 = - عدد المتغيرات

- إحتساب قيمة **p-value**

- يمكن حساب **p-value** من جدول **Chi-Sq**. أو باستخدام تقريب:

$$-\text{Chi-Sq} = 87.45 \quad df = 3 \rightarrow p\text{-value} \approx 0.000$$

- هذا يعني أننا نرفض H_0 نموذج (Random Effects) وأنه غير مناسب, ويجب استخدام نموذج (Fixed Effects).

- اختلاف التقديرات **FE** و **RE** صغير نسبياً لـ **C** و **EXCHANGE**, لكنه كبير جداً بالنسبة لـ **FINANCIAL**.

- **Chi-Sq** الكلية عالية جداً ... دليل قوي على أن نموذج التأثير الثابت (Fixed Effects) هو النموذج الأنسب.

p-value = 0 فبتالي نرفض H_0 , أي أن نموذج ((Random Effects غير مناسب للاستخدام.

- نموذج **Fixed Effects** هو الأنسب لتحليل **ROE** في هذه البيانات.

- التقديرات المالية (**FINANCIAL**) لها تأثير واضح جداً ويجب الاعتماد على نموذج التأثير الثابت (Fixed Effects) للتفسير الدقيق.

- المتغير 0.175498 : (**C**), غير معنوي إحصائياً ($p = 0.2858$) مما يشير إلى أن هناك تأثير ثابت بسيط لكل وحدة, لكنه غير مهم اقتصادياً.

- المتغير سعر الصرف (**EXCHANGE**): 0.000370 , ($p = 0.8395$) غير معنوي, مما يبين إن سعر الصرف لا يظهر تأثيراً واضحاً على **ROE**.

- المتغير المالي (**FINANCIAL**): 0.024679 , ($p = 0.0059$) معنوي إحصائياً, مما يدل على أن العوامل المالية لها تأثير إيجابي كبير على **ROE**.

- تكمن جودة النموذج من خلال $R^2 = 0.592843$, مما يعني أنه يوضح أن 59% من التغير في **ROE** يمكن تفسيره بالمتغيرات في النموذج.

- قيمة **F- statistic** = 9.10, وقيمة $\text{Prob} > 0.001$, ومما يدل أن النموذج معنوياً إجمالاً.

النتائج :

- اتضح أن سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة 2010-2015 شهدت استقراراً نسبياً, مع تقلب طفيف بين الدولار واليورو, وفي 2021 حيث قفز سعر الصرف إلى حوالي 4.90 دينار لكل دولار, مما يعكس آثار الأزمات الاقتصادية والسياسية على قيمة الدينار.

- تبين أن معدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) إنخفض بشكل حاد في الفترة 2010-2015 من 13.95% إلى 0.57% ولكن مع بداية 2016 حدث تحسن تدريجي مستمر ليصل إلى 7.04% في 2024, مما يدل على الحاجة لمزيد من الإصلاحات المصرفية لتحسين الكفاءة والربحية.

- من خلال تحليل النموذج التجميعي (Ensemble Model) أتضح أن الظروف المالية (Financial) لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على ($p > 0.05$), وأن سعر الصرف (Exchange) له تأثير غير معنوي إحصائياً على **ROE** مما يوحي أن الأداء المالي للمصرف يعتمد بشكل أكبر على جودة الظروف المالية الداخلية أكثر من تحركات سعر الصرف.

- من خلال تحليل النموذج العشوائي (Random Effects) تبين أن الظروف المالية (Financial) لها تأثير إيجابي معنوي على **ROE**, أما سعر الصرف (Exchange) ليس له تأثير معنوي يذكر, مما يوحي إلى أن المصرف غير معتمد بشكل أساسي على عمليات أسعار الصرف الأجنبي لدعم نسبة الربحية مثل العائد على حقوق الملكية.

- استنتجنا من خلال تحليل اختبار (Hausman) أن القيمة الاحصائية له تبين أن $p = 87.45$, χ^2 value = $0.000 > 0.05$, مما يشير إلى أن نموذج التأثير الثابت (FE) هو الأنسب من بين نماذج

الأختبارات من حيث قدرته على تحليل البيانات على المدى الطويل. والاقدر على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ يوضح أن التباين بين الوحدات وسنوات الدراسة مرتبط (بالظروف المالية وليس بالعنصر العشوائي).

- اتضح من خلال تحليل النموذج الثابت (Fixed Effects) أن عامل الظروف المالية (Financial) لها تأثير إيجابي معنوي قوى وذلك بسبب أن $p(ROE = 0.0059)$ ، وأن عامل سعر الصرف (Exchange) ليس له تأثير معنوي يذكر، ومما يعطى النموذج قوة وقدرة جيدة على تفسير كافة التغيرات على ROE كان بسبب نتيجة $R^2 \approx 59\%$ ، فى النموذج الثابت، مما يوحى الى أن الثبات فى البيانات المالية يعزز الثقة والأداء المالى وتحسين ربحية المصرف فى ظل الظروف المالية المستقرة.

- توصلت نتائج تحليل العلاقة بين أسعار العملات الاجنبية (EX) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيريين، بالرغم من التباين الواضح للأرتفاع أسعار العملات الاجنبية وتدهور العملة المحلية ما بين عام (2021-2024)، وانها لم تؤثر فى العائد على حقوق الملكية للمصرف بشكل ملحوظ.

- تبين من النتائج أن هناك علاقة ذو دلالة احصائية معنوية لعامل الظروف المالية (FIN) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فى المصرف خلال فترة الدراسة من 2010 إلى 2024، أي أن تحسين الظروف المالية المرتبط بالمصرف يمكن أن يعزز من معدل العائد على حقوق الملكية.

تحليل ومناقشة النتائج:

من خلال النتائج المتحصل عليها يجب محاولة تحليل وفهم سياق العلاقة، مع محاولة التعرف على أهم الأسباب التي قد تفسر عدم وجود علاقة مهمة ذات دلالة احصائية واضحة لتأثير تقلبات أسعار العملات الأجنبية (EX) على عائدات حقوق الملكية (ROE). على عكس عامل الظروف المالية (FIN) الذى أظهر وجود علاقة مهمة ودو دلالة احصائية واضحة على عائدات حقوق الملكية (ROE) فى معظم التحاليل ومن هذا المنطلق أقترح الباحثان الأسباب التالية:

- الظروف الاقتصادية والسياسية الغير المستقرة -: شهدت ليبيا اضطرابات سياسية، وانقسامات اقتصادية، مما أدى إلى تدهور العملة المحلية بشكل كبير ومستمر، بشكل مستقل عن تقلبات العملات الأجنبية، هذا التدهور المستمر قد يجعل تقلبات سعر العملات الاجنبية غير ذات تأثير ملحوظ على حقوق الملكية، حيث أن التدهور الأساسي للعملة هو نتيجة لعوامل داخلية مثل ضعف السياسة النقدية والاستقرار السياسي، وليس فقط تقلبات سعر الصرف الخارجية.

- الاعتماد على مصادر دخل محلية ومستقرة -: خلال هذه الفترة، ربما استمر المصرف فى الاعتماد بشكل كبير على الأنشطة الداخلية، مثل القروض المحلية والعمليات الاسلامية واهمها المراجعة والخدمات المصرفية، التي لم تتأثر بشكل مباشر بقيمة العملة الأجنبية. وبالتالي، فإن تقلبات سعر الصرف لم تؤثر بشكل كبير على إيراداته أو حقوق ملكيته.

- تأثير التضخم وتدهور العملة المحلية -: التدهور المستمر للعملة المحلية أدى إلى تضخم كبير، مما يمكن أن يعكس تدهورًا داخليًا غير مرتبط مباشرة بأسعار العملات الأجنبية، فى ظل التضخم، قد تتغير قيمة الأصول والخصوم بشكل متوازٍ، مما يجعل تأثير تقلبات العملات الأجنبية أقل وضوحًا على حقوق الملكية. التحولات فى السوق والبيئة الاقتصادية الدولية -: خلال هذه الفترة، شهدت الأسواق العالمية تقلبات كبيرة، إلا أن تأثيرها على ليبيا كان محدودًا بسبب العزلة الاقتصادية والسياسية، وهو ما يقلل من ارتباط الأداء المالى للمصرف بأسعار العملات الأجنبية.

- المدة الزمنية وتأثيرات التراكم -: قد تظهر تأثيرات تقلبات العملات بشكل متراكم أو غير مباشر، أو تتأخر، مما يصعب رصدها بشكل واضح فى تحليلات قصيرة الأمد، قد يكون التغيير فى حقوق الملكية مرتبطًا بمخاطر أخرى مثل السياسات الاقتصادية، التضخم، نقص السيولة، أو الأوضاع السياسية، وليس فقط بأسعار الصرف، وهذا ما حدث بالظبط فى دراستنا حيث أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة مهمة ذو دلالة احصائية بين عامل تقلبات أسعار العملات الاجنبية ومعدل العائد على حقوق الملكية. على عكس عامل الظروف المالية الذى كان له أثراً كبيراً ودو دلالة احصائية مهمة على حقوق الملكية للمصرف محل الدراسة مما يستدعي الانتباه إليه.

ملخص للأسباب :- عدم تأثير تقلبات أسعار العملات الأجنبية على أرباح حقوق الملكية في مصرف الجمهورية الليبي خلال 2010-2024 يمكن تفسيره عبر عدة عوامل، أبرزها حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمر، وتدهور العملة المحلية، وارتفاع المؤشر العام للأسعار، والإعتماد على مصادر دخل محلية، والتوازن بين الأصول والخصوم المرتبطة بالعملات الأجنبية. كل هذه العوامل تقلل من وضوح العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وحقوق الملكية على المدى الطويل.

التوصيات:

- يجب على المصرف الحفاظ على مستويات قوية من رأس المال والسيولة والاحتياطيات النقدية، لمواجهة الضغوط الاقتصادية والسياسية والظروف المالية السيئة، مما يعزز من استقرار العائدات وحقوق الملكية.

-تنويع مصادر الدخل المختلفة والإعتماد على أنشطة داخلية مستقرة، مثل القروض الإسلامية الحسنة والخدمات المصرفية الأساسية، وتقليل الإعتماد على العمليات الخارجية التي ترتبط بالعملات الأجنبية بشكل كبير.

-التحكم في التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل التكاليف الغير الضرورية، وتحسين عمليات الإدارة المالية، لزيادة هامش الربح وتقليل تأثير الظروف المالية السلبية على العوائد المالية للمصرف.

-الإعتماد على تحليل المخاطر المالية من خلال تطبيق استراتيجيات فعالة للتحوط من الظروف المالية مثل تدهور قيمة العملة المحلية، التضخم، نقص السيولة، باستخدام أدوات مالية مثل العقود الآجلة، لضمان استقرار العوائد المالية للمصرف.

-مراقبة ومتابعة التطورات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية بشكل مستمر، لاتخاذ قرارات استراتيجية مبكرة وتقليل المخاطر المرتبطة بالظروف المالية الغير المستقرة للمصرف.

-الاستثمار في التكنولوجيا وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين عمليات التحليل المالي، والتقليل من المخاطر التشغيلية، وتعزيز الرقابة المالية الداخلية للمصرف.

-تحسين إدارة التضخم وتأثيره على الأصول المختلفة للمصرف عن طريق تطوير استراتيجيات لمواجهة التضخم، مثل تحسين إدارة رأس المال العامل، واستخدام أدوات مالية مناسبة للتحوط من التضخم المستمر.

- تشجيع أصحاب القرار على تطبيق سياسات نقدية تهدف إلى استقرار أسعار بيع العملات الأجنبية والحد من التقلبات الحادة التي تتبعها والتدهور المستمر للعملة المحلية التي قد تؤثر على ربحية المصرف.

-بناء علاقات قوية مع الجهات الحكومية والدولية لتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والجهات الحكومية للمساعدة في الحصول على دعم فني ومالي، خاصة في ظل الظروف المالية الصعبة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع:

أولاً، الرسائل العلمية:

محمد، م. م. ع. (2024). أثر الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم التقني والفني على كفاءة الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد التقنية العليا في ليبيا (رسالة ماجستير غير منشورة). ص 331-319.

ثانياً، الدوريات العلمية:

- محي الدين، وصالح، (2024). دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على بنك أربيل للاستثمار والتمويل في محافظة السليمانية. مجلة جامعة التنمية البشرية، 10(3)، 47-60.

- إبراهيم، خ. أ.، و علي، ح. ع. (2020). أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 15(15)، 143-181.

ثالثاً، المجلات والمقالات:

- شلاوح، ف. م.، أبوكيل، م. ع.، البكوش، ع. ع.، و أبوحجر، ع. ع. (2025). أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 127-143.

- بشينه، ع. م.، و زائد، م. ع. (2021). أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية خلال الفترة 2003-2017. مجلة غريان للتقنية / المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان، 32-56.
- التويرقي، ه. ب. ع. (2023). أثر تعديل سعر الصرف على ربحية المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني الرئيسي خلال الفترة 2015-2020. مجلة غريان للتقنية / المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان، 52-85.
- اخمقائي، م. ط.، و بوختالة، س. (2021). تقلبات سعر صرف الدينار وأثره على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية: دراسة عينة من البنوك خلال الفترة 2008-2017. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (2)8، 104-122.
- شرف، ف. م. (2024). دور سعر الصرف في سحب العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي في ليبيا. مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، كلية الاقتصاد مسلاته - الجامعة الأسمرية، 356-368.
- الكسادي، م. ص.، و بامحمود، ن. أ. (2022). أثر تقلبات سعر الصرف في كفاءة رأس المال للبنوك التجارية اليمنية: دراسة تطبيقية (2008-2017). مجلة أبعاد الاقتصادية، 264-285.
- الرواشدة، أ. ح. (2022). السيولة المصرفية وأثرها على الأداء المالي للبنك العربي في الأردن: دراسة حالة البنك العربي/الأردن. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، (1)15، 84-101.
- علي، م. م. (2024). تحليل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا. عدد 4، 345-367.
- التير، ع. أ. س.، و بن حكومة، م. أ. (2024). الابتكار التكنولوجي في صناعة التمويل المصرفي: نماذج جديدة وفرص استثمارية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، (2)، 110-124.
- أسديرة، س. ل. ع. (2024). البطالة المقنعة وأثرها على الإنتاجية والنمو الاقتصادي. عدد 4، 235-248.
- باكير، س. م. (2024). قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2023). عدد 4، 429-439.
- رابعاً، المواقع الإلكترونية:
- المصرف المركزي الليبي، أسعار الصرف. (تاريخ الاقتباس، 2026-3-23). <https://cbl.gov.ly/currency-exchange>
- مصرف الجمهورية، الصفحة الرئيسية. (تاريخ الاقتباس، 2026-3-23). <https://www.jbank.ly/home>
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، (تاريخ الاقتباس، 23)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LJCAS and/or the editor(s). LJCAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.